

الكتاب الثالث

الثورة الدستورية



انه من يتسامح في حقوق بلاده ، ولو
مرة واحدة ، يبيع أبرد الدهر ، مزعزع العقيدة
سقيم الوجهه .

مصطفى كامل

الباب الأول

الحركة الشعبية



كان عرض قضية مصر في مجلس الأمن تجربة منجحة أتاحت لها أن تنقل القضية المصرية من دهايز السفارات السرية إلى الندى الدولية لتكون مشكلة عالمية . وقفل الوزير الذي عرضها راجعاً من أمريكا ، حيث اجتمع مجلس الأمن ، بعد أن دق في آذان العالم أجراس الحذر بقوله : « إننى إذا رجعت إلى قومي غضبان يائساً من عدالة الأمم المتحدة فسيكون الشرق الأوسط بلداً يئوساً وسيجتاحه الطوفان » .

لم يفصل المجلس لأحد الخصمين بل أجلهما أجلاً لعلهما أن يسويا ما اختصا فيه . فصار على الإنجليز ألا يدعوا فرصة التسوية تفوت . لكنهم - على مألوف أمرهم - عملوا على لقاء مصر في د الممر التجارى ، لا في الطريق السوى ، حيث التسليم لصاحب الحق بالحق كرامة وأمانة . أما د الممر التجارى ، فهو الطريق العابرة لما كسات الأسواق ، أو خطة المفاوضات ، التى ضل السهى فيها من ثلث قرن ، ومع ذلك بدا لهم أن يسلكوها من جديد أيكسبوا أى أجل جديد ، ويتراءوا للأمم المتحدة بوجه قد ارتسمت عليه علامات إخلاص .

وهيا لهم الأسباب حلول أجل الانتخابات العامة ، وخيل إليهم أن مصر الدامية ستخرج جاثية تحت أقدامهم بعد ما ذقت من العذاب في السنوات الماضية في الداخل والخارج .

وكانت صيحات الشعب في التماس الإصلاح كهزيم الرعد أو أشد ، فلم يكن عجباً أن تزجي رغبة الشعب في التغيير ورغبة الانجليز في المفاوضات مع حكومة شعبية ، ربحاً رخاء للناخبين ، فيعلنوا رغبتهم في طراز من الحكم جديد ، يعالج ما أسقم الشعب ويقوم اعوجاج الملك بالسلاح البرلماني .

وكان الملك يعان الشعب جهرة أنه يريد أن تتوازن الأحزاب في مجلس النواب ، وفهم الشعب قصده ، وهو إضعاف القوة البرلمانية . فرد عليه كيده ، وأحرز الوفد — حزب الكثرة الشعبية — أغلبية ساحقة مكنته من ولاية الحكم وحده .

فكان يوم ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ يوم ثورة شرعية في د صناديق الانتخاب ، على ماضي الملك وآماله ، باللغة الدستورية التي يخاطب بها الشعب حكامه .

لم يكد البرلمان يعقد الأولى من جلساته حتى كشفت خطبة العرش عن حقيقة الانتخابات الجديدة وهي أنها حركة شعبية كبرى ، ذات اتجاه جديد كاسح كالفيضان ، نحو تغيير جوهرى شامل . وخضع الملك لها - بادی الرأي - وإن كان في دخيلة نفسه يستجم ليهمج . .

ومضت الوزارة لطيتها يحملها تيار شعبي جارف للنهوض بتبعاتها وتحقيق وعودها ، والحق أنها كانت أمانى الشعب في السنوات العشر الماضية ، فكان كل تأخير لها تأخيراً مضافاً إلى عشر سنين .

واستفاضت التحقيقات والاستجوابات عن الفساد الذى حاق بالبلاد

وكان أخطرها استجواب الأستاذ مصطفى مرعي ، عن مغانم حاشية الملك وجرائم الأسلحة الفاسدة التي خانت الجيش المصري في حرب فلسطين .

وكان الملك وراء حاشيته ، يبعث في كل ليلة رسولا إلى المستجوب ليتنازل عن استجوابه .

شهد أحمد عصمت ، جلسة الاستجواب عشية ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ متابعه منه لمواقف الشجاعة من أجل مصر ، ولكفاح رجل له به عهد ، وآصرة وثقى من الود ، فوق كونه محاميه . فسمعت أذنه ، وبصرت عينه ، في المجلس الأعلى للبرلمان بما لم يكن أحد يحسر على الهمس به إلا إذا عسعس الليل أو أسدلت الحجب .

راع المستجوب بهجومه القوى مجلس الشيوخ ورواده خمس ساعات سويا ، وكان تعليق أحمد عصمت ، على ما رأى نشوة انشراح غامرة ، وكلاما قليلا ، كدأبه ، مثل قوله : « إن مصطفى مرعي دخل التاريخ ، وإن مصر بخير وفيها مثل هذا الرجل » .

والحق أن الاستجواب كان الموقعة البرلمانية المظفرة بين مواقع الثورة الدستورية في سنة ١٩٥٠ .

وانخذت وقائع الاستجواب سبيلها إلى النيابة في تحقيقها مع صحيفة « روز اليوسف » ، فعرف الشعب فضائح الأسلحة مفصلة ، ونصيب الملك منها ، وأسباب ما أصاب الجيش المصري في فلسطين ، ومدت العدالة يدها بتحقيقات ضخمة أجرتها النيابة العامة مع المسؤولين ، فكانت بداية النهاية .

وتابع صاحب الاستجواب معركته بمقالات من نار في صحيفة « اللواء الجديد » ، منها « ولاء الأحرار وولاء العبيد » ،

ثم أخرج ، مصطفى مرعى ، بعد بضعة عشر يوماً فى ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٠ وأخرج معه من ظاهره من الشيوخ باقتراح ملكى ، أحيا به الملك نزاعاً قديماً بين الأحزاب على تعيينات الشيوخ ، فأصيب النظام البرلمانى بقاصمة الظهر ، يوم أخرج الشيوخ الذين غضب عليهم الملك من أجل استجوابه !

ثم جاء يوم القضاء ، حين جاء دور الحاشية أمام القضاء ، وحيل بين الملك وحاشيته وبين القضاء ، فلم تصل أبداً القضية إلى الجناة .

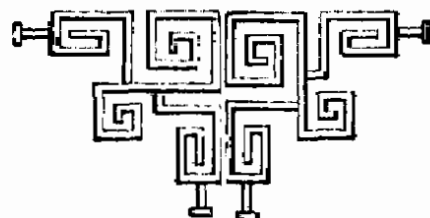
والله - ومن صفاته العدل ، جلت صفاته - لن يرضى أن يتصدى أحد لتوزيع العدل إلا أن يكون خالصاً لوجهه ، صادراً عن حكمه . وما المساس بالقضاء إلا زعزعة للوجود الشرعى للحكم ، وهتاف بقوى الشعب أن تقوم ، ويوم لا توجد عدالة لا تكون دولة . فلم يبق سواغ لنظام فى قوائمه تلك الكبائر ، وقامت ثورة الجيش فى العام التالى وفى طليعة أسبابها فضيحة الأسلحة ذاتها . نخلع الملك وأدبل من نظامه بتمامه . وقدمت بعض التهم التى حوّاها الاستجواب وتهمة إخراج المستجوب وأشياؤه من مجلس الشيوخ ، فى أول قضية لمحكمة الغدر فى عهد الثورة ، فردت للشعب بعض ماله وأدانت من سعوا لإخراج الشيوخ .

شرع البرلمان الجديد القوانين التقدمية التى وعدت بها الحكومة ، وكان أهمها إلغاء الأحكام العرفية التى استبقته وزارات الأقلية لتحكم بسلطانها بعد الحرب ، ومجانية التعليم ، والضمان الاجتماعى ، وتحسين حال العمال والموظفين . فشارك بالقوانين التى قبلها ، والمقترحات التى رفضها ، فى الاحتفاظ الأمة بمستواها العالى وانبعاثها المستمر .

ليكنه وهو وليد الثورة الدستورية - والوزارة وليدته - رضى أن يكون من الوزارة بمثابة وليدها ، فلم يقدر أن يكون قائداً لها لتبلغ

بالثورة غرضها ، فتكف من غرب الملك . . . فدار النظام الحكومى كله حول ذاته مرة أخرى ، لمداواة ملك تمادى فبطر ، ولم يفتن لخطر . أما الشعب فلم يعرف المداواة . بل شرع فى وجه الملك أمضى أسلحته وهو سلاح الحرية الذى تسلمه من البرلمان يوم ألغى الأحكام العرفية ، فتصدى للملك فى كل مكان ، دون التماس عون أو اتقاء غضب ، وجرت الأعلام وحفلت الاجتماعات والمظاهرات فى إبان تلك الحقبة ، بأبرع ما خطب أو كتب عن حكم الشعب للشعب ، وهو جهم الانجليز والملك فى أسرته وثروته ، بأروع ما هوجوا به حتى ذلك الحين فى تاريخ مصر ، وثارت الجماعات والأفراد وبخاصة « الاشتراكيون » و« فرسان » اللواء الجديد ، للحزب الوطنى و« الإخوان المسلمون » ، تنبأى أقلامها فى نشاط جبار له صريف وجرس ، لدى من يسمع ويحس ، عباً القوى الفكرية للشعب وحشد حشوده للاتقاض والانقضاض .

كانت فترة من الانبعاث الشعبى المسدد ، دفعت فيها الأمة كبريات آمالها وشكاة آلامها إلى الوجود . فتألات فى الأجواء آراء كثر ، تسكر البصر ، وتزحم الأفق ، يحملها إعصار من رأى العام المنطلق ، غير بعيد ، من عقاله . فارتاع قوم وارتاح قوم ، وشرح المؤمنون صدرأ وفزع الآخرون .



الباب الثاني

إلغاء المعاهدة



ألحت الحكومة في أن يفترضها الإنجليز وكان هؤلاء كمعروف عهدهم يستأخرون ويستأنون .

كان وزير الخارجية البريطاني في مارس ١٩٥٠ يعتذر بموقفه البرلماني لوزير الخارجية المصري ، والوزير المصري يعتذر بأن له - مثله - موقفاً برلمانياً جديراً بالاعتبار ! ويناشده الاطمئنان والثقة فيذكره بقوله وليس مهماً أن تكون بيننا معاهدة مكتوبة ولكن المهم تبادل الثقة وتوفير الاطمئنان ،

جاء ذلك في الخطاب الأول من كتابات المتفاوضين فكان فيه ما في العدسات المكبرة ، التي تكشف على صغرها الأشياء مكبرة مجهرة : فذلك جانب يمتنع عن الوفاء وهذا جانب يلتزم حقه لدى من لا تلتزم الحقوق عنده .

ولو بصرت الحكومة المصرية منذ ذلك الحين في مارس سنة ١٩٥٠ بوجوه الأمر ، لأعدت مصر للكفاح الذي أخذت نفسها به بعد بضعة عشر شهراً من التلبث الأعزل ، لتأخذ حقها غلاباً لا لتلتزمه .

جرت المحادثات بين وزير الخارجية المصري ثم رئيس الوزارة المصري الرئيس السابق د. مصطفى النحاس ، وبين رئيس أركان حرب الامبراطورية . فلم تكن محادثات أو مفاوضات . بل كانت محاورات ومداورات بين طرفين بعيدين لا يتلاقيان ، عبرت عنها النصوص الرسمية بأبلغ التعبير ، حيث يقول الرئيس المصري للمارشال : « الفكرة تختلف عندنا اختلافاً أساسياً ، اتفق معي في الأفكار ونحن ننجح ، . وهيات .. هيات أن يتفقا أو ينجحا .. فهذه هي المفاوضات الثانية عشرة بين الدولتين في ثلاثين عاماً .

كانت الأمة يائسة من هذه المفاوضات ، يوحى لآلها أن الذين كذبوا ستين وعداً وسبعين عاماً سيكذبون فوق الستين وفوق السبعين ! بل أدركت بغريزتها أنهم يريدون هذه المرة أمراً جديداً خطيراً ... ذلك أن الاتفاقات العالمية في الحرب الأخيرة قد ألغت المعاهدات غير المتكافئة ، ولما طرح النزاع الروسي الإيراني على مجلس الأمن أعلن وزير خارجية بريطانيا نفسه : « أن الحكومة البريطانية ليؤسفها أى اتفاق يبدو أنه قد انتزع من الحكومة الإيرانية قسراً على حين تحتل حكومة الاتحاد السوفيتي جزءاً من إيران ، بل هو قال : « نحن دول قوية نوصف أحياناً بالثلاثة الكبار ولـكننا نمثل القوة دون ريب والقوة ولا شك حسابها في المفاوضات ، .

وقرر المجلس أن « وجود القوات الأجنبية في أرض دولة يسلبها حرية الاختيار في المفاوضات ، .

فكيف بغاصب يحتل في دولة كل أرضها ... لا بعض أرضها ... ؟
بهذا الوضع العالمي تحللت مصر دولياً من رتبة معاهدة سنة ١٩٣٦ .
وأحس الشعب أن الانجليز يرومون اتفاقاً يأسر مصر بعد

إذ تحررت . وطالت المفاوضات تجري في تسرر رتيب ، مربب ،
شكك الأمة في حقيقتها . وارتحل وزير الخارجية أشهراً في جمعية الأمم
المتحدة في أمريكا ثم في إنجلترا ، يلتمس الوسيلة لإقناع أمم الأرض بأن
يترك الإنجليز لنا بلادنا . ثم عاد غير مفلح ولا منجح .

• • •

لكنهم بعد أن رأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب قطعوا أنشودة
المحادثات فأوفوا على الغاية ، ورفعوا لواء الوطنية المصرية عالياً في ٨ من
أكتوبر سنة ١٩٥١ ، يوم وقف رئيس الحكومة في البرلمان يعلن إلغاء
المعاهدة وبقضى على سياسة « المفاوضات المستمرة » ، أى المهادنة المستترة ،
والرضا بالأمر الواقع أى الاحتلال ، الذى لا يزول إلا برضا المحتل : وهى
السياسة التى جر العدو إليها الزعماء جرأً بتصريح فبراير سنة ١٩٢٢ بعد
أن أوهمت جلده سياسة البطش ونفى الزعماء ، فأعلن حقوقاً لمصر ، قيدها
بتحفظات ، جمعها موضوع مفاوضات ، وترك لها أن تضع لنفسها
دستوراً ونظاماً نيابياً ، وأبقى فيها جيش الاحتلال ...

وما أعلن العدو خيراً لمصر . بل هو قدم للجهادين ما استروحوا
التلبث عنده واستحبوا التناحر عليه من مقاعد البرلمان ، وحول ميدان
معركة كانت بيننا وبينه فصارت بيننا وبين أنفسنا وصير السلطان ملكاً ،
وقدم لسلالته عرشاً ليستبقيه فى يده يديه ويرخيه ، وأوهم « عدلى »
و« ثروت » أنهما ظفرا لنا بدستور قال عنه « سعد زغلول » ، إنه
« دستور على أحدث المبادئ » المصرية .

وما هو إلا نظام الحكومة التى تعمل فى الدائرة الامبراطورية المرنة
فتنجذب نحو نقطة الارتكاز ، وهى الإنجليز . السافرون حيناً والمختفون
وراء الملك دائماً .

ما هي إلا صراعات الأحزاب ، بين قوة شعبية لا صبر عليها إذا وليت الحكم ، وأخرى يصطنعها السلطان ليس بملكها أن تحكم لمصلحة الشعب إلا بالمساومة أو المداورة أو التفريط . وما هي إلا الانتخابات الزيوف . والبرلمانات التي لم تسقط وزارة من عشرات ، وأسقطتها الوزارات عشر مرات .

وفي كلمة واحدة كان حكما هزيبا لامة مالها من فواق إلا أن يحلو العدو ، فتسلم من علة من العلل .

فا وضت مصر انجلترا امرات بناء على تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ وانتهت في سنة ١٩٣٦ إلى ما بدأت به سنة ١٩٢٢ ، من بقاء جيش الاحتلال ! وبعد أن كان الاحتلال عدواناً لا يغتفر ، وغزوا لا يبرر ، أمسى شرعياً بمعاهدة صيرت مصر ، فوق ما أقرته من احتلال أرضها ، ذنب النجم - انجلترا - في حالة الحرب ، وجعلتها يجعلها في حالة خطر الحرب ؛ والعالم من عمل انجلترا وتصويرها في خطر حرب دائم .

فلئن كانت سياستها التقليدية أن تفرق لتسود ، وأن تحدث التوازن بين الأمم ، إن إحداث التوازن بين القارات ، بل بين العالم الغربي والعالم الشرقي ، سيمسى - إن لم يكن أصبح - سياستها غداً ، ليدوم الخطر أبداً ...

كأنما زينت لها مطاعمها أن تمسك القارات الخمس في أصابعها العشر ، أو تجعل العالم اليساري في يسراها والعالم الغربي في يمينها ، تضرب باليمين وتكسب بالشمال : تجارة ونقوداً ، أو نفوذاً ، أو جزيرة أو برزخاً ، من مفاتيح القارات أو نواصي الدول ، لتشد اليها كرة الأرض من وسطها ، بالحزام الطويل من قواعد الأسطول ، وهي تتابع من المانش إلى جبل طارق فمالطة فقبرص ، فالسويس فعدن ، فسيلان فسنگافورة ، إلى شنغهاي أو إلى أستراليا .

ما كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ إلا الصك الشرعى الذى تسعى اليه إنجلترا من قرن ونصف قرن لتثبت أقدامها فى برزخ السويس بين الشرق والغرب، منذ حاولت جيوشها أن تطأ الترى المصرى فردتها مصر فى « رشيد » سنة ١٨٠٧ . فلما باءت بالهزيمة حاولت تحطيم العمارة البحرية المصرية بعد عشرين عاماً فى معركة نفارين سنة ١٨٢٧ . ثم استطردت لدسائسها لعلها ترجع بمصر القهقرى بعد أن عجزت عن احتلالها .

وما وفد الفيكونت « أنفروى Anfroy » إلى قمم الجبال فى لبنان ليتعلم اللغة العربية سنة ١٨٣٩ - ١٨٤٠ كما زعموا . ولكن ليجيش جيوش الثورة ضد الجحافل المصرية المظفرة باسم الأمير الفرنساوى العسكرى . ولا راح ذلك « اليسوعى » البولونى ينقل العتاد للشوار إلا لأنهما - كالعناد نفسه - بعض مشتروات الذهب الانجليزى ، سلاح الانجليز السرى .

ولا أعلنوا أنهم يدفعون راتب ستة أشهر لكل جندى يهرب من الجيش المصرى فى تلك الحرب ، ولا بعثوا إلى قائد الجيش بمنونه بالولاية على سوريا وقبرص مدى الحياة ومليون قرش مصرى إذا خان العلم المصرى ! ولا أرسلوا إلى القائد « محمود بك » يعدونه بولاية طرابلس ليخون بلاده . ولا أطلقت شركة الهند الشرقية البريطانية فى نفس لزامان دسائسها ضدنا فى جزيرة العرب ، ولا ركبوا إلى مظامعهم بعد سنين ديون المراهبين على الخديوين ، ولا انحازوا فى سياستهم المصرية إلى الأتراك أو ضدهم ، وإلى الفرنسيين أو ضدهم ، إلا ليكونوا دائماً ضدنا !

ولا أرسلوا المستشرق « بالمر » إلى سيناء ، يلقي حتفه وهو يفشى الرشى بين بدو الصحراء ، والجيش البريطانى يغزو مصر فى سنة ١٨٨٢ ! ما صنعوا ذلك الصنيع الدثوب الملح ، من دسائس لم تفلح ، وغزو لم

يتورعوا عنه ، إلا ليقطعوا على مصر طريق التقدم ، لتبقى مؤخرة بين الأمم ، وقد استقلها فيستقروا بها ولا تسترد حريتها وقوتها براً وبحراً . لكن الأرض تدور ، وشمس النهار تعلو ، ومصر تخطو إلى مصايرها الكبرى خطوات الجبابة التي تعودتها في بعض حقب التاريخ . وأول خطوة لها أن تحطم المعاهدة الجائرة التي لا سند لها غير بطش الغزاة .

هذا قضى إلغاء المعاهدة في سنة ١٩٥١ على تاريخ ثلث قرن من المفاوضات وقرن ونصف قرن من المؤامرات والمعارك . وأميط اللثام عن وجه انجلترا - فرأت مصر في سيماه ضمير خصيمتها .

ولم تكن مصر تنتظر كلمة رئيس الوزارة في البرلمان لتلغى المعاهدة وإنما الذي كان ينتظرها هو البرلمان نفسه ليصير الإلغاء قانوناً من قوانين الدولة .

أما المعاهدة نفسها فلم تكن ذات موضوع بعدما أبرم من اتفاقات دولية . ولم تكن مصر خارجة على القانون الدولي لتؤخذ عنوة ، أو لا تسرى الاتفاقات لمصلحتها ، وهي أم الحضارات وقصبة الشرق ، وملتی خطط دفاعه . لن تقوم برسالتها في نشر السلام إلا قيام الأحرار في اقتدار . كان انتصاراً للشعب أن يصدر قانونه في حق نفسه ، ويمزق الوثيقة التي استكره عليها شر ممزق ، ويعلن حقوقه تحت الشمس ، ويطرده الإنجليز بقانون يصدره هو .

والحرية تؤخذ ولا تلتبس ، والأمم الحرة يؤلفها رجال أحرار . وليس حراً إلا من قدر على شراء حريته بحياته . والحق قوة وجدارة . رجعت الحكومة إلى قومها ونفسها ترتب دارها ، وتهيب أساليب دعايتها لتنفيذ السفراء بكلمة مصر الأخيرة إلى أم الأرض .

وعاجلتها الأحداث ، وسبق الشعب حكومته وبرلمانه ، إلى القنال . فلم تكذب مراسيم إلغاء المعاهدة تعلن حتى تجاوزت جنبات البلاد بالصيحة على العدو . وتقاطر العمال من أرجاء القنال إلى فجاج الوادي تاركين عملهم ، فأشاعوا في كل دسكرة ومحلة ، ما لا تقدر على إشاعته الصحف أو الإذاعات ، أن يوم الخلاص دنا ، وأنى لبني مصر أن تكون الكلمة لهم في استقلال بلادهم ، وأن يعلنوا أن الصيحة على الجند الشاكي السلاح ، ان تكون إلا صيحة السلاح وحدها ، هنالك حيث لهم وتر يطلبونه .

وفتح العالم أعينه على تلك الظاهرة الباهرة وهي أن أول الخارجين على الإنجليز في القنال من العمال ، كانوا أبناءنا وإخواننا العمال من بني السودان .

وبذلت مصر الرسمية بذلها للذين خلفوا الإنجليز باعتماد مبدئي خمسة ملايين من الجنيهات لكن المطلوب عند الشعب كان شيئاً آخر .

